

Distr.: General
12 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الدورة السادسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين لأفغانستان وتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نرفق طيه نص "عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق
الأمن والاستقرار في أفغانستان" التي اعتمدت في اسطنبول، تركيا، في ٢ تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠١١ (انظر المرفق).

ونطلب مساعدتكم الكريمة في تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق
الجمعية العامة، في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ظاهر تانين

الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أرطوغرول أباكان

الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأفغانستان وتركيا لدى الأمم المتحدة
عملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

١ - لقد اجتمعنا في إسطنبول يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تحت قيادة فخامة السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، وفخامة السيد عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا، وبدعوة مشتركة من معالي السيد زلماي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية، ومعالي السيد أحمد داوود أوغلو، وزير خارجية جمهورية تركيا، لنؤكد من جديد التزامنا القوي بأن تنعم أفغانستان بالأمن والاستقرار والازدهار في منطقة يسودها الأمن والاستقرار.

٢ - ونؤكد الالتزامات الواردة في إعلان كابول لعام ٢٠٠٢ بشأن علاقات حسن الجوار، ونرى أن تعزيز الأمن والتعاون الإقليميين أمر يتطلب اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين البلدان. ولذلك فإننا سوف نسترشد بمجموعة من المبادئ والالتزامات المشتركة تشمل ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- الاعتراف بالدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية
- المساواة في الأمن واعتباره كلا غير قابل للتجزئ
- احترام السلامة الإقليمية للدول
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
- دعم الاستقرار والسلام في أفغانستان، واحترام سيادة أفغانستان ووحدة وسلامتها الإقليمية
- مواصلة تقديم الدعم لحكومة أفغانستان وشعبها فيما يقومون به من أجل تنمية البلد وإعادة بناء اقتصاده والمضي في تحسين رأس ماله البشري
- مكافحة الإرهاب بحزم والقضاء عليه بجميع أشكاله ومظاهره، وعلى التطرف العنيف، وجعل المنطقة خالية من الملاذات الآمنة للإرهابيين والعمل الإرهابي
- تفكيك معقل الإرهابيين وملاذاتهم الآمنة، وقطع الطريق على جميع أعمال الدعم المالي والتكتيكي الموجه للإرهابيين

- الإقرار بأن الإرهاب يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، فضلا عن كونه تحديا مشتركا لمجتمعاتنا وللمنطقة، وأنه لا سبيل إلى التصدي له إلا من خلال تضافر جهود جميع البلدان
 - تسهيل عودة اللاجئين الأفغان عودة طوعية ومنظمة تحفظ كرامتهم
 - تقديم الدعم لعملية وطنية شاملة للمصالحة في أفغانستان، وفقا لدستور أفغانستان وبطرق تتولى فيها أفغانستان دور القيادة والتوجيه وتأخذ فيها بزمam المبادرة
 - إقامة علاقات بناءة وقائمة على التآزر بين بلدان المنطقة
 - الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدم سماح أي بلد باستخدام إقليمه ضد أي بلد آخر
 - القضاء على إنتاج المخدرات والاتجار بها وترويجها بالطرق غير المشروعة
 - منع زراعة المخدرات وإنتاجها
 - منع أنشطة التنظيمات المتطرفة وشبكات الجريمة المنظمة من خلال تعزيز التعاون
 - دعم التعاون وتعزيزه في مجال إنفاذ القانون
 - تسوية المنازعات بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي
 - الوفاء بالالتزامات التي يربتها القانون الدولي
- ٣ - وستسعى أفغانستان وشركاؤها على الصعيدين الدولي والإقليمي إلى تقديم وتنسيق المساهمات الرامية إلى إعمال المبادئ المذكورة أعلاه.
- ٤ - ونعترف بدور أفغانستان باعتبارها جسرا برياً في "قلب آسيا"، إذ تربط بين منطقة جنوب آسيا وآسيا الوسطى والمنطقة الأوروبية الآسيوية والشرق الأوسط، ونؤكد من جديد تأييدنا بأوكd لهجة ممكنة لمبتغى تمكين أفغانستان من مستقبل تنعم فيه بالأمن والاستقرار والسلام. ونرحب باستعداد أفغانستان وعزمها على الاستفادة من موقعها الإقليمي والتاريخي كي تقوم بدورها في تعزيز الأمن والتعاون الاقتصادي في المنطقة في ظل أجواء من السلام.
- ٥ - ونعلن احترامنا لأفغانستان كدولة ديمقراطية مستقلة وذات سيادة، لا غنى عنها في سبيل تحقيق السلام والرخاء والازدهار في المنطقة وخارجها. وندعم حكومة أفغانستان في المجالات التي تحظى بالأولوية لديها، وهي قضايا الأمن والحكومة والاقتصاد ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات والتعاون الإقليمي.

٦ - ونؤكد من جديد تصميمنا على مساعدة أفغانستان على مكافحة الإرهاب والمخدرات غير المشروعة. وفي المقابل، تكرر أفغانستان تأكيد التزامها باحترام السلامة الإقليمية لجيرانها، وبطمأننتهم إلى أن علاقاتها مع أي دولة لن تكون موجهة ضد أي طرف ثالث، ملتزمة جانب الشفافية بشأن تلك العلاقات. وتؤكد أفغانستان من جديد أيضا إرادتها وتصميمها على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعزيز اقتصادها، ولا سيما من خلال ضمان الحكم الرشيد، وتشجيع الاستثمارات، والتصدي للفساد والتطرف وتهريب المخدرات، واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، والعمل جنباً إلى جنب مع أصدقائها وشركائها لتعزيز التعاون الإقليمي.

٧ - ونؤكد من جديد عزمنا على مكافحة الإرهاب والتطرف والترعة الانفصالية بجميع أشكالها ومظاهرها، ومكافحة تمويل القائمين على أي نشاط من هذا القبيل وإيوائهم وتدريبهم وتزويدهم بالمعدات، ونسلم بأن الإرهاب والتطرف والترعة الانفصالية تشكل تحدياً مشتركاً لا سبيل إلى معالجته إلا بتضافر جهود البلدان على صعيد المنطقة والمجتمع الدولي بشكل أعم.

٨ - وسوف نعزز التعاون مع أفغانستان، إضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي، لمواجهة التهديد الذي يشكله إنتاج المخدرات وترويجها واستهلاكها بطرق غير مشروعة، وفقاً لمبدأ المسؤولية العامة والمشاركة. وينبغي أن يكون التعاون في مجال مكافحة إنتاج المخدرات وترويجها واستهلاكها بصورة غير مشروعة تعاوناً شاملاً يسعى إلى التخلص من زراعة الخشخاش والقنب، والقضاء على معامل صنع المخدرات، واعتراض قوافل نقل المخدرات، واعتقال تجار المخدرات، وتجميد العائدات المتأتية من المخدرات غير المشروعة ومن تسريب سلائف المخدرات، إضافة إلى توفير مشاريع للزراعة البديلة، وتعزيز التدابير الرامية إلى الحد من استهلاك المخدرات في الأسواق الإقليمية والدولية.

٩ - وإننا وإذ نقدم المساعدة إلى أفغانستان، نؤيد الجهود التي تبذلها لتعزيز عملية للمصالحة الشاملة، ونرحب بالجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام وتنفيذ البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج، وندعم تلك الجهود وهذا التنفيذ. وندين بشدة الهجوم الإرهابي الشنيع الذي أودى بحياة الرئيس السابق ورئيس المجلس الأعلى للسلام، البروفيسور برهان الدين رباني. وسوف نستمر في دعم الجهود التي تقودها أفغانستان من أجل تحقيق المصالحة وإعادة إدماج من يندون العنف من المقاتلين الأفغان، ويقطعون صلاتهم بالجماعات الإرهابية، ويعلنون قبولهم بالدستور الأفغاني. ونحن على يقين من أن تحقيق السلام في أفغانستان وتمتعها بمؤسسات تؤدي وظائفها وبقوات أمن مقتدرة، أمور لا بد منها لنجاح

التعاون على الصعيد الإقليمي. ونُذكِرُ بأن المجتمع الدولي والمنطقة ليسا منفصلين، ونؤكد أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يصب في مصلحتنا المشتركة.

١٠ - ونعلن دعمنا الكامل للعملية الجارية لنقل مسؤولية توفير الأمن في أفغانستان من القوة الدولية للمساعدة الأمنية/منظمة حلف شمال الأطلسي إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية في إطار "عملية كابول". ونحن مقتنعون بأن التقدم الذي سيُحرز من الآن وحتى عام ٢٠١٤، موعداً انتهاء عملية نقل المسؤوليات، سيكون له الأثر الحاسم في تحديد المسار المستقبلي للجهود المبذولة حالياً في أفغانستان. غير أن نقل المسؤوليات ينبغي أن يكون مصحوباً بتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتطوير هياكلها ذات الصلة من خلال دعم مطرد في شكل التزامات طويلة الأجل يتعهد بها الشركاء الإقليميون والدوليون. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها الإقليميون لتعزيز الثقة والتعاون فيما بينهم، إضافة إلى مبادرات التعاون ذات الصلة التي تتخذها البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية. ومن شأن إشاعة تعاون إقليمي قائم على أسس سليمة في "قلب آسيا" أن يشكل إسهاماً هاماً في هذه الجهود. وفي هذا السياق، من شأن تعزيز المواصلات التجارية عبر الطرق التجارية التاريخية أن يشكل أيضاً قيمة مضافة، وهذا يتطلب بيئة إقليمية مواتية.

١١ - وإننا ندرك أن أفغانستان توجد اليوم في منعطف حاسم. فهي لا تزال تواجه تحديات كبيرة أمنية واقتصادية وإمائية، وهي تحديات مرتبطة بعضها ببعض. وليس بالإمكان معالجة هذه التحديات دون الاعتماد على الدعم المقدم إلى أفغانستان من الشركاء الإقليميين والدوليين، وهو الدعم الذي أثبت جدواه بالفعل. ولا يتحقق للجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات من الفعالية ما يتحقق لها إذا كانت أفغانستان تملك فيها زمام المبادرة والتوجيه، وتحظى بدعم جميع الشركاء، وتقوم على أسس من الشفافية والروح البناءة.

١٢ - وحتى وإن كانت التحديات لا تؤثر كلها بالدرجة نفسها على جميع البلدان، فإنه ليس بمقدور أي دولة أو منظمة دولية أن تواجه هذه التحديات بمفردها. فلا بد من تضافر الجهود لتحقيق الاستقرار والازدهار. ولذلك فالتعاون الإقليمي والدولي أمر ضروري لمواجهة هذه التحديات.

١٣ - وإننا نعلن استعدادنا لإقامة علاقات تعاون صادق هادف إلى تحقيق النتائج على جميع المستويات، وهو الأمر الذي لن يصب في مصلحة أفغانستان فحسب، ولكن سيكون مفيداً أيضاً للأمن والازدهار في المنطقة ككل. ونرحب بالدور المحوري والحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بما يتفق مع ولاية مجلس الأمن، ونعترف بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومؤتمر

التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان والمؤتمر المعني بالفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا والتعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، وذلك في تعزيز الأمن وتمتين علاقات التعاون على الصعيد الإقليمي. ونرحب بمشاركة أفغانستان في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والمؤتمر المعني بالفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إضافة إلى طلبها الحصول على مركز الدولة المراقبة لدى منظمة شنغهاي للتعاون.

١٤ - ونحيط علما أيضا، وبمنظرة إيجابية، بالمبادرات الثنائية والثلاثية والرابعة الأطراف المتخذة بين أفغانستان وبلدان المنطقة والتي من شأنها أن تسهم في الرفع من مستوى التعاون الإقليمي. ونرحب بجميع هذه الآليات والمنظمات والعمليات التي تضيف قيمة إلى البعد الإقليمي، ونعرب عن تأييدنا لها. ونرحب أيضا بمختلف الجهود الرامية إلى تكثيف التعاون والحوار بين أفغانستان وبلدان المنطقة، إدراكا منا للطابع المتشابك لمختلف التحديات التي تواجهها جميع البلدان في المنطقة. وليس المقصود من التعاون الإقليمي من منظورنا أن يكون بديلا لهذه الجهود، ولكن المراد جعل بعضها يؤازر بعضها.

١٥ - فلا جدال في أن هذه الأطر والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعاون بين البلدان تشكل أدوات مناسبة لمعالجة التحديات. ونشير إلى ما لاتباع نهج أكثر اتساقا وتنظيما من نفع على كل مبادرة من تلك المبادرات. ونتعهد بأن نركز بقوة على المساعي الجاري بذلها في مجال التعاون الإقليمي ونعطيها مزيدا من الزخم.

١٦ - وانطلاقا من هذا المنظور، وبلاستناد إلى المبادئ الواردة في هذه الوثيقة، ومنها ضمانات احترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لحل النزاعات، وضمنات عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وفقا للقانون الدولي، سوف نسعى لبناء الثقة من خلال القيام، حسب الاقتضاء وفي إطار من الاستقلالية، باتخاذ تدابير فعالة وواسعة النطاق لبناء الثقة تشمل المجالات التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

ألف - في المجالين السياسي والأمني:

- تعزيز التعاون من أجل مكافحة الإرهاب، بطرق منها تبادل المعلومات
- المشاركة في التخطيط المدني لحالات الطوارئ من أجل تقييم المخاطر والحد من ضعف السكان المدنيين في وجه التهديدات الإرهابية

- تعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها المباشرين من أجل فرض مراقبة فعالة على الحدود
- تهيئة أو تعزيز الظروف المواتية للعودة الطوعية والأمنة للاجئين، بطريقة منظمة تحفظ كرامتهم
- تبادل المعلومات المتعلقة بالقوات المسؤولة عن عمليات مكافحة الإرهاب وتسهيل الاتصالات فيما بينها حسب الاقتضاء
- التعاون والتفاعل بين بلدان المنطقة في مجال مكافحة المخدرات والاتجار في البضائع والمواد المميتة غير المشروعة وسلاتفها، بما في ذلك تعزيز الجهود الثنائية لمنع تحركات الأفراد والمواد عبر الحدود الدولية بطرق غير مشروعة
- وضع مبادئ توجيهية مشتركة للتعاون في مجال إدارة الكوارث

باء - في المجال الاقتصادي:

- الاقتداء بالنموذج الذي يتيح اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان، عند الاقتضاء، لإيجاد سبل لتوسيع مجال النشاط التجاري في جميع أنحاء المنطقة
- استراتيجية تيسير التجارة: وضع استراتيجية تتسم بالانسجام بهدف تطوير التجارة وإدارة الحدود بصورة منسقة على الصعيد الإقليمي
- إبرام اتفاق للتجارة التفضيلية في المنطقة دون الإخلال بالاتفاقات التجارية القائمة
- إنشاء قواعد بيانات ونظام لتبادل البيانات في المجالين التجاري والاقتصادي
- تحسين مستوى تبادل المعلومات بشأن الفرص التجارية وبشأن الشروط المحددة للتبادل التجاري
- تحسين مقتضيات تسوية المنازعات التجارية، بما في ذلك التحكيم بمختلف أشكاله
- وضع استراتيجية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في البرامج الإنمائية الإقليمية، بما في ذلك من خلال مشاريع مشتركة بين القطاعين الخاص والعام
- تبادل المعلومات بشأن تطوير السياحة الدولية والبنى التحتية السياحية والمساعدة في إقامة الاتصالات وتعزيزها
- تبادل المعلومات بشأن المعاملات المالية المشبوهة، والعمليات المالية غير المشروعة، والمساعدة في إقامة الاتصالات بين السلطات المختصة وتعزيزها

- تسهيل عملية تطوير التعاون في مختلف المجالات البيئية
- تحسين الاتصالات والمرافق التجارية
- التشجيع على إنشاء إطار لتعزيز التعاون بين غرف التجارة
- تدريب العاملين في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي
- وضع استراتيجية متماسكة لتطوير وصيانة بنية تحتية تربط بين أطراف المنطقة، بدعم من الشركاء الدوليين
- تشجيع قيام أفغانستان بدورها باعتبارها جسرا برياً يصل بين أطراف المنطقة من خلال التعاون وإقامة الجسور على الأنهار العابرة للحدود، والطرق وشبكات السكك الحديدية؛ والتركيز في هذا الصدد على تشييد جسور جديدة للمركبات على نهر بانج في منطقتي كوكول وأيفاج بطاجيكستان، وتقديم المساعدة لتنفيذ المشروع المتعلق بمد خط للسكك الحديدية يربط بين شرق آسيا ووسطها وجنوبها وغربها، وللطرق البحرية عبر قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان، مع ربط خط السكة الحديدية الذي يصل حالياً بين أوزبكستان وأفغانستان بخط السكة الحديدية المؤمل إقامته ليربط بين كازاخستان وتركمانستان وأفغانستان، وتقديم الدعم لتنفيذ المشروع المتعلق بخط السكة الحديدية الرابط بين إيران وأفغانستان، وهو خط خاف - هيرات
- التعاون في مجال تسهيل تدفق موارد الطاقة داخل المنطقة ومنها وغيرها، وخاصة فيما يتعلق بالكهرباء والمعادن والنفط والغاز، بما في ذلك استغلالها ونقلها العابر، من خلال إقامة مشاريع إقليمية، من قبيل خط الأنابيب الرابط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع وسط آسيا وجنوب آسيا الإقليمي لتجارة الكهرباء ونقلها الذي يتعين تنفيذه بمساهمة مالية تقدم على نطاق أوسع، بما يشمل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية
- توسيع نطاق الدعم المقدم للجهود التي تبذلها طاجيكستان لعقد المؤتمر الخامس للتعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان الذي من المقرر أن يعقد يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ في دوشانبي. وسينظر المؤتمر في عدد من البنود الموضوعية على جدول أعماله ومنها الاقتراح المقدم من أفغانستان وطاجيكستان بشأن تعزيز المواصلات التجارية عبر الطرق التجارية التاريخية. ونؤيد تنظيم منتدى للأعمال وآخر للعلماء والباحثين على هامش المؤتمر

- البحث في إمكانية التعاون في مجال تطوير الطاقة الكهرومائية وفي مجال إدارة المياه دون الإخلال بالاتفاقات القائمة
- النظر، حيثما كان الأمر مناسباً وحصل اتفاق الأطراف، في إقامة مشاريع ضخمة للري دون الإخلال بالاتفاقات القائمة
- زيادة فعالية التعاون الإقليمي في المجالين الزراعي والريفي
- تطوير البنية التحتية المحيطة بالموانئ الرئيسية وربطها بالطرق وخطوط السكك الحديدية لشحن البضائع ومواد الطاقة من وإلى آسيا الوسطى وجنوب آسيا والمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنطقة البحر الأسود

جيم - في مجال التعليم:

- استحداث برنامج إقليمي منظم للتبادل في مجال التعليم يوفر مقاعد في الجامعات للطلاب من الدول المجاورة في المنطقة
- توسيع نطاق التعاون وعمليات التبادل في مجالات التعليم والعلوم سواء على المدى القريب أو البعيد
- توسيع نطاق الروابط التي تجمع بين مؤسسات الدولة والهيئات غير الحكومية التي تعنى أنشطتها بمسائل التعليم والعلوم، بما يشمل التبادل العلمي وتبادل بعثات الطلاب وتنظيم أنشطة مشتركة
- العمل على حذف المراجع الحاملة للتطرف والغلو من المناهج التعليمية
- إصلاح المناهج التي تشجع على التطرف
- تعزيز دور وسائل الإعلام باعتبارها من أدوات تطوير الديمقراطية وتحقيق التفاهم وإشاعة خطاب السلام والوئام والتسامح
- إنشاء مركز متعدد التخصصات للتدريب المهني والتقني في طاجيكستان يهدف إلى إعداد أخصائيين مدنيين يسدون احتياجات الاقتصاد الأفغاني، وذلك بدعم من المجتمع الدولي

دال - في المجال الثقافي:

- إقامة مشاريع مشتركة تهدف إلى نشر المعلومات عن مختلف الثقافات والتقاليد في المنطقة

- التعاون في مجال الحفاظ على نفائس التراث الثقافي والتاريخي والأثري والديني
- كفاح أمة المنطقة جنباً إلى جنب في مواجهة جميع أشكال العنف ومظاهره
- بذل جهود مشتركة لإبراز الوجه الحقيقي للإسلام باعتباره ديناً للسلام والتسامح والإعلاء من قدر الإنسان
- تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات

هاء - في المجال القانوني:

- النظر في تليين نظم منح التأشيرات، حسب الاقتضاء، وعلى أساس المعاملة بالمثل
- النظر في تليين القواعد والقيود المفروضة على المعابر الحدودية بالنسبة للمسافرين بصورة مشروعة على أساس ترتيبات متبادلة
- تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون

١٧ - ونؤكد من جديد، من خلال عملية إسطنبول، التزامنا بتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين، وذلك لتحقيق أهداف منها أن تنعم أفغانستان بالأمن والاستقرار. ولهذا فقد قررنا مضاعفة جهودنا وزيادة تنسيقها من خلال القنوات الثنائية الأطراف والأطر القائمة المتعددة الأطراف والاجتماعات التي ستعقد في المستقبل على المستوى الوزاري والتقني. وسوف تخضع عملية إسطنبول للتطوير وسيكون من ميزاتهما اتخاذ القرارات بتوافق آراء الدول المشاركة فيها.

١٨ - وفي هذا الصدد، سنواصل تبادل الآراء بشأن سبل تنفيذ ما قررناه.

١٩ - ولقد قررنا أن نجتمع مرة أخرى على المستوى الوزاري في كابول في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في إطار أول اجتماع لمتابعة نتائج مؤتمر إسطنبول.

٢٠ - وسيسبق اجتماع كابول الوزاري اجتماع تحضيرى على المستوى التقني برئاسة أفغانستان. ولهذا الغاية، ستقوم أفغانستان بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بتعميم ورقة مفاهيمية تتضمن الخطوط العريضة لجدول أعمال الاجتماع.

٢١ - وإننا وإذ نعرب عما ورد أعلاه، ندرك أن التحدي الذي نعتمزم رفعه لا يُستهان به. بيد أننا نسعى، من خلال تدابير بناء الثقة هذه، إلى إقامة علاقاتٍ للتعاون في المنطقة وفق عقلية جديدة.

٢٢ - ومن أجل بلوغ الهدف الطموح المتمثل في تعزيز التعاون الإقليمي مع أفغانستان وفي محيطها الإقليمي، لا بد من التغلب على عقبات كثيرة. إلا أن هذا الطموح سيجلب لأفغانستان والمنطقة نفعا يكون أحسن تنويج للمساعي المبذولة.

٢٣ - ويود المشاركون في مؤتمر إسطنبول أن يعربوا عن امتنانهم لجمهورية تركيا على كرم الضيافة والالتزام بتعزيز التعاون الإقليمي.

واعتمدت العملية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ من لدن بلدان "قلب آسيا"، وهي الاتحاد الروسي وجمهورية أفغانستان الإسلامية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية باكستان الإسلامية وتركمانستان وجمهورية تركيا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية فيرغيزستان وجمهورية كازاخستان والمملكة العربية السعودية وجمهورية الهند.

وحظيت العملية بالترحيب والتأييد من إسبانيا وكومونولث أستراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية إيطاليا وجمهورية بولندا والسويد وجمهورية فرنسا وكندا وجمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بالإضافة إلى الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة شانغهاي للتعاون ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا.